حوار قصر قرطاج والبيت الأبيض الذي لا ينقطع

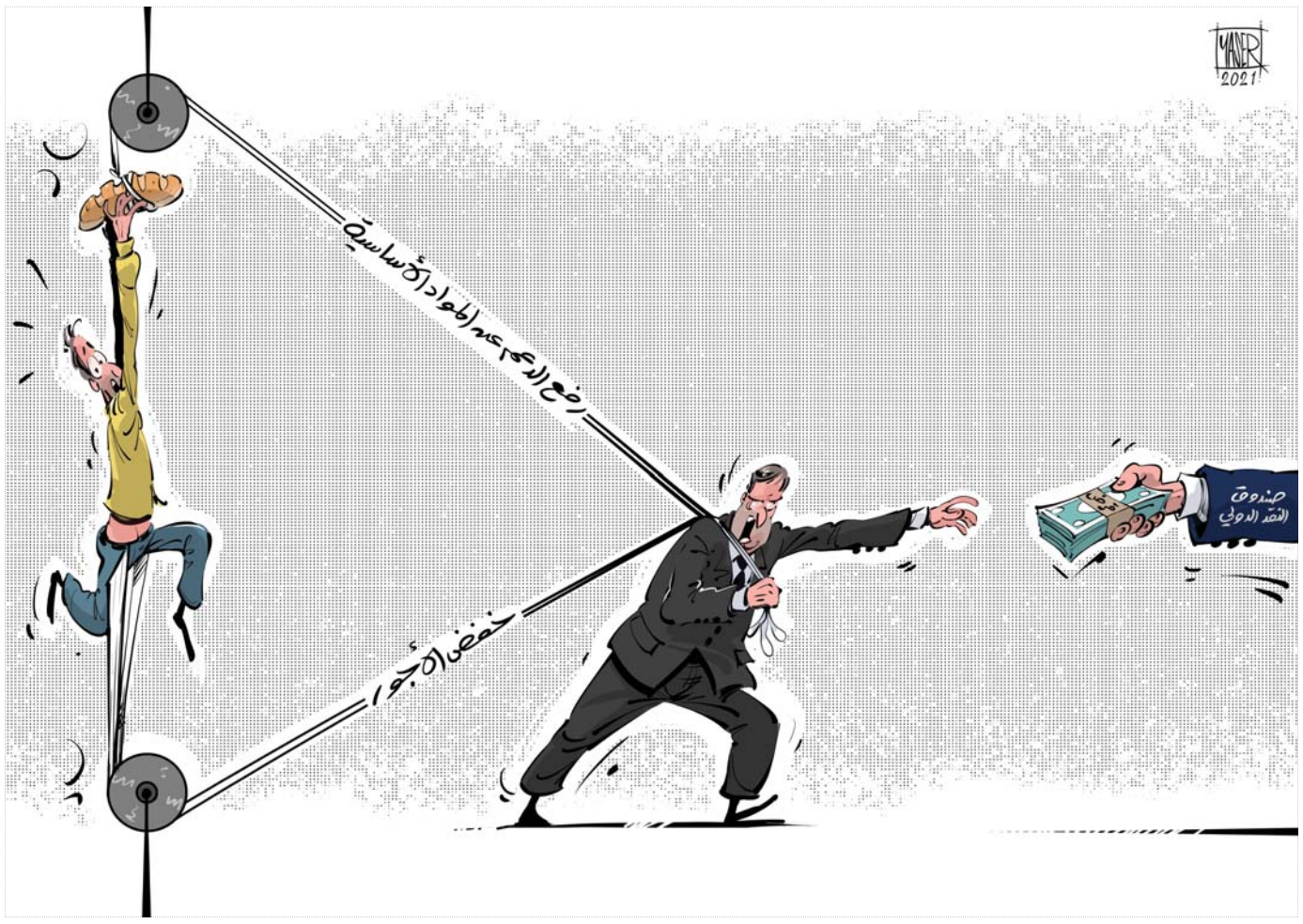

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

مرجل الديمقراطية الخضراء يغلي في تونس.. فعلى المستوى السياسي بدت بوادر انفراج تلوح في الأفق بين الرئاسات الثلاث (الجمهورية – الحكومة – البرلمان)، عزّزها قبول رئيس الجمهورية قيس سعيّد المشاركة في الحوار الوطني الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل وهو الذراع النقابية ذات التأثير البليغ في الحراك الشعبي والسياسي في البلاد. وكان الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل، سامي الطاهري، قد أعلن أن الحوار الوطني دون مشاركة رئاسة الجمهورية هو ضرب من "الفتنة" رافضاً بشكل قاطع دعوة حركة النهضة إلى المضي في الحوار "بمن يحضر".

التواصل الأخير بين البيت الأبيض والرئاسة التونسية لهو خطوة متقدمة في طريق العلاقات التاريخية بين الطرفين ومبادرة أميركية مضافة لتعزيز الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد في تونس

أما على المستوى الاقتصادي فالمرجل أشد غلياناً ولاسيما إثر معاناة تونس الشديدة من تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كوفيد – 19، أعقبتها المضاربات التي حدثت بين ممانع ومؤيد للإغلاق الكامل في ظل تفشي فايروس كورونا بشكل استدعى إقرار هذا الإغلاق. ولرأب هذا الصدع بدأت تونس في مطلع شهر مايو الجاري مفاوضات تقنية مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض هو الأعلى رقماً في الاقتراض التونسي منذ عهد الاستقلال وقد بلغ 4 مليارات دولار، وهو قرض يشترط فيه المانحون على تونس تنفيذ إصلاحات قد تطال بشكل مباشر الدخل الفردي للمواطنين ومستوى معيشتهم، وقد تستوجب رفع الدعم عن المواد الأساسية وتخفيضا نسبيا في الأجور بهدف تحقيق الإصلاحات المطلوبة.

الولايات المتحدة التي تراقب مجريات الأمور في تونس لم تقف صامتة، بل سارعت نائبة الرئيس الأميركي كاميلا هاريس في الاتصال بالرئيس سعيّد هاتفياً حيث شدّدت على أهمية العلاقة التي تربط بين البلدين وعلى دعم الولايات المتحدة لتونس في مفاوضاتها مع البنك الدولي.

وأصدر البيت الأبيض بياناً حدّد فيه محاور المحادثة الهاتفية بين هاريس وسعيّد، والتي أكّدت على أهمية الحراك الديمقراطي الجاري في تونس ودعم واشنطن المتواصل لمساعدة تونس في الحفاظ على ديمقراطيتها وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة في خضم الجائحة المستمرة. كما انتقلت هاريس إلى مواقع التواصل الاجتماعي للمزيد من التأكيد على موقف بلادها القوي في دعم تونس دولة وشعباً، وأبرزت في تغريدة على حسابها في تويتر أهم النقاط التي تم بحثها مع الرئيس سعيّد "لقد تحدّثت مع الرئيس سعيّد اليوم وتناول حديثنا الصداقة طويلة الأمد بين بلدينا، وأكّدت على التزام الولايات المتحدة تجاه تونس. إننا نقف إلى جانب تونس أثناء تطبّيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية من أجل التعافي من تحديات الجائحة".

الموقف الرسمي الأميركي الذي يرى في تونس "شريكاً قوياً" للولايات المتحدة مازال مستمراً ومثمراً على اختلاف الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض، وله تاريخ طويل يعود إلى الخمسينات من القرن الماضي. فالولايات المتحدة كانت أول قوة عظمى تعترف بالسيادة التونسية وتقيم علاقات دبلوماسية مع تونس في عام 1956 إثر استقلال البلاد عن فرنسا.

وحين اندلعت الثورة الشعبية في الـ14 من يناير من العام 2014 بدأت تونس عملية انتقال ديمقراطي عميق وحقيقي مازال قائماً حتى اليوم، بينما دعّمت الولايات المتحدة هذا الانتقال باعتزاز كبير به وبريادته من أبناء الشعب التونسي الذي خرج مطالباً بالحرية والعدالة الاجتماعية. وتمثلت أولويات الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية الفتية في تونس بمساعدة البلاد على توفير بيئة آمنة ومواتية لتطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، بما في ذلك دعم جهود الدولة التي ركزت على تعزيز دور المجتمع المدني وتمكين الشباب وخلق فرص العمل.

ومن الطبيعي أن تواجه هذه التجربة الديمقراطية الفتية الكثير من التحديات في مقدمتها ضمان المشاركة الشعبية البناءة والمتوازنة في العملية السياسية الوطنية، وخلق فرص عمل تستهدف الشباب والنساء وخريجي الجامعات، ومواجهة الإرهاب العابر للحدود، وتهديد انتشار النزاعات في دول الجوار.

الولايات المتحدة واكبت هذه التحديات وحاولت التقليص من آثارها، ومنذ ثورة يناير 2011 خصصت واشنطن ما يزيد على 1.4 مليار دولار لدعم التحوّل الديمقراطي في تونس، إيماناً من الإدارات الأميركية المتعاقبة بأن نمو القطاع الخاص والفرص الاقتصادية هما عاملان أساسيان لازدهار تونس واستقرارها على المدى البعيد.

المساعدة الأميركية لتونس توجهت نحو تمكين البنية التحتية الحيوية التي تشمل ضمان وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي، وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. ففي العام 2019 وقّعت الولايات المتحدة وتونس اتفاقية ثنائية تهدف إلى تحقيق التنمية وفّرت من خلالها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ما يصل إلى 335 مليون دولار خلال خمس سنوات تمتد إلى العام 2024 ستصرف على دعم خلق فرص العمل في القطاع الخاص وتعزيز الديمقراطية.

التواصل الأخير بين البيت الأبيض ممثلاً بنائبة الرئيس هاريس من الطرف الأميركي، وبين رئاسة الدولة التونسية ممثلا بالرئيس سعيّد، لهو خطوة جديدة ومتقدمة في طريق العلاقات التاريخية والمتينة بين الطرفين ومبادرة أميركية مضافة لتعزيز الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد في تونس بكل ما يمثله من نموذج يُقتدى به وتستخلص منه الدروس في الداخل التونسي وفي دول الشرق الأوسط التي مرّت عليها رياح التغيير الديمقراطي العسير.

الحرب على غزة من المنظور الأميركي

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي

أكتب هذه السطور وأنا أشاهد صور القتل والدمار التي تسببها الغارات الإسرائيلية على غزة على شاشة التلفاز. مشاهد مؤلمة بحق، وأيّ إنسان طبيعي لا يستطيع إلا أن يتعاطف مع هذا الشعب المكلوم الذي فقد كل شيء، حتى الحق في الحياة.

لكن واجبي ككاتب ومحلل سياسي أن أنقل الصورة كما هي بعيداً عن العواطف والرأي الشخصي، حتى لو كانت الحقيقة مؤلمة والجرح ما زال ينزف.

بدايةً يجب التذكير أن الولايات المتحدة الأميركية دولة ديمقراطية، المسؤول والسياسي والمشرّع فيها كلهم رهينة رأي الناخب الأميركي وقناعاته. ومن النادر أن نرى مسؤولاً أميركياً يتوجه بعيداً عمّا يمليه الرأي العام في الولايات المتحدة. والولايات المتحدة دولة قانون أيضاً، يحمي فيها ساستها أنفسهم من المساءلة عبر الاستناد إلى القوانين والتشريعات الأميركية والدولية.

وهنا تكمن قوة إسرائيل والضعف الفلسطيني في الولايات المتحدة. فلدى إسرائيل جيش جرار من المؤيدين والداعمين لها منتشرون في الشارع الأميركي وأروقة صنع القرار، ولدى هؤلاء ما يكفيهم من الدعم المادي والسياسي للتأثير على رأي الأميركيين ابتداء من أبسط مواطن وصولاً إلى صانع القرار.

أما الفلسطينيون فلم يكن لهم يوماً لوبيات أو مجموعات تدعم قضيتهم بما يكفي لتحقيق أهداف سياسية في الولايات المتحدة. فأغلب مناصري القضية الفلسطينية هم من العرب والمسلمين الأميركيين أو التقدميين اليساريين، وهذه المجموعات ليس لديها ما يكفي من التنظيم لفرض التغيير السياسي والاجتماعي العميق واللازم لتغيير وجهة النظر العامة نحو الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وعندما يتعلق الأمر بالأراضي الفلسطينية عموماً وقطاع غزة تحديداً، فمن الصعب مناقشة الوضع هناك دون الحديث عن منظمة حماس التي تدرجها الولايات المتحدة ومجموعة كبيرة من الدول الغربية في قوائم المنظمات الإرهابية. والمتابع للإعلام الأميركي يرى جلياً الدور السلبي الذي تلعبه حماس في ترجيح كفة إسرائيل في الرأي العام الأميركي.

الفصائل المسلحة ترى في كل احتكاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين فرصة لإشعال نزاع غير متكافئ ليس من شأنه إلا دعم الموقف الإسرائيلي وتوفير غطاء سياسي للآلة العسكرية الإسرائيلية

جردة حساب بسيطة لما نشرته وسائل الإعلام الأميركية الكبرى في الأسبوعين الماضيين توضح هذه المعضلة. فبين المئات من المقالات التي تتحدث عن الحرب التي تشتعل بين الفصائل المسلحة الفلسطينية وإسرائيل، يوجد مقال يتيم نشرته شبكة "سي إن إن" حول تفاصيل الاستيلاء على المنازل في حي الشيخ جراح والأبعاد القانونية والسياسية لأعمال الاستيطان الإسرائيلي.

رشقة صواريخ من غزة نحو الأراضي الإسرائيلية كان من شأنها تحويل التوجه الإعلامي الأميركي من حليف محتمل للفلسطينيين الذين يفقدون منازلهم إلى حليف لإسرائيل التي تظهر اليوم كمدافع شرس عن أمن مواطنيها المدنيين من الصواريخ غير الموجهة التي تطلقها الفصائل الفلسطينية المندرجة على لوائح الإرهاب.

وهنا تكمن معضلة هذه الفصائل التي، وحسب مقولة المثل الأميركي، تعمل كالمطرقة التي ترى كل شيء وكأنه مسمار. وترى في كل احتكاك بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية فرصة لإشعال نزاع غير متكافئ ليس من شأنه إلا دعم الموقف الإسرائيلي وتوفير غطاء سياسي للآلة العسكرية والأمنية الإسرائيلية.

الحقيقة جلية هنا في واشنطن: صواريخ حماس تعطل بشكل تام فرص دعم القضية الفلسطينية، وحتى المشرعون وصناع القرار الأميركيون الداعمون للفلسطينيين يعملون بشكل خجول خوفاً من أن تلصق بهم تهمة دعم المنظمات الإرهابية.

من الصعب الإيمان أن حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية التي تنخرط في نزاع مع إسرائيل على مدى عقود من الزمن لا تعرف أن أيّ ضربة تتلقاها إسرائيل في الرأي العام الدولي ستكون موجعة أكثر بكثير من الرشقات الصاروخية، خصوصا أن إسرائيل أصبحت دولة صناعية وتجارية بارزة تربطها علاقات هامة مع الولايات المتحدة وأوروبا، بل وتعتمد على هذه العلاقات بشكل رئيسي سياسيا واقتصاديا. وهذا يجعل إسرائيل بالغة الحساسية تجاه أيّ مقاضاة أو حتى انتقاد في المحافل الدولية.

من الأجدى أن تقوم حماس بتوفير ما تصرفه من أموال على صنع الصواريخ وإطلاقها والاستثمار في الجيل الجديد من المحامين والمؤثرين الفلسطينيين الذين قد يكون بوسعهم تحقيق انتصار ملموس عبر القانون والعمل السياسي.

استبعاد تشيني عن قيادة الحزب الجمهوري وانتخاب ستيفانيك إحدى أعتى أنصار ترامب

واشنطن – بالرغم من أن الرئيس الأميركي الأسبق دونالد ترامب قد غادر البيت الأبيض منذ أشهر وبطريقة كانت غير اعتيادية تشذّ عن تقاليد الانتقال السياسي السلس في الولايات المتحدة، وبالرغم من حجب حساباته من وسائل التواصل الاجتماعي ومنعه من التفاعل مع الملايين من متابعيه على منصات تويتر وفيسبوك ويوتيوب، إلا أنه ما زال حاضراً بقوة في الساحة السياسية والحزبية للحزب الجمهوري الأميركي وله تأثيره الذي لا يمكن الاستهانة به.

ففي انتخابات الحزب التي جرت مؤخرا انتقم أنصار ترامب من الموقف الذي اتخذته القيادية الجمهورية البارزة، ليز تشيني، ابنة ديك تشيني نائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش.

ليز تشيني كانت قد اتخذت موقفا حاداً من الرئيس ترامب ودعت إلى عزله وصوّتت على مشروع العزل ضمن مجموعة مصغرة من الجمهوريين وذلك احتجاجا على امتناعه عن نقل السلطة واتهامها له بتحريض أنصاره على أعمال شغب أدت إلى حالة من الفوضى غير المسبوقة انتهت بمداهمة المحتجين على نتائج الانتخابات الرئاسية مبنى الكونغرس في السادس من شهر يناير 2021.

وإثر يومين فقط من إزاحة تشيني من منصبها كرئيسة لمؤتمر الحزب الجمهوري بسبب رفضها تبني ادعاء الرئيس ترامب بأن انتخابات 2020 قد سُرقت، انتخب الجمهوريون النائبة عن نيويورك إليز ستيفانيك، وهي من أشد الموالين لترامب لتحلّ مكان تشيني رئيسةً للمؤتمر. وستيفانيك تقف اليوم في المركز القيادي الثالث للحزب الجمهوري خلف زعيم الأقلية كيفن مكارثي، ويليه النائب عن لوس أنجلوس ستيف سكاليز.

في أول تصريح لستيفانيك إثر انتخابها قالت إنها "ستركز على الوحدة الوطنية لأن هذا ما يستحقه الشعب الأميركي". وأردفت "أود أيضاً أن أشكر الرئيس ترامب على دعمه، إنه عنصر مهم من فريقنا الجمهوري". هذا بينما غادرت تشيني الاجتماع مطرقة الرأس وقالت أثناء مغادرتها "سأفعل كل ما بوسعي لضمان عدم اقتراب ترامب من المكتب البيضاوي".

تشيني التي كانت أقوى المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية في العام 2024 أصبحت خارج حسابات الحزب الآن

هذا وقد شهد الحزب الجمهوري شرخاً في صفوفه إثر أحداث الكابيتول، ولزم إعادة ترتيب البيت الداخلي فيه من خلال حوار معمّق بين الأطراف المختلفة فيه حول زعامة ترامب للحزب وإمكانية ترشحه في العام 2024 للمرة الثانية لموقع الرئاسة الأميركية.

تشيني التي كانت أقوى المرشحين لخوض معركة الانتخابات الرئاسية في العام 2024 أصبحت خارج حسابات الحزب الآن، بينما يهدد آخرون أن استمرار نفوذ ترامب وسيطرته على أجنحة الحزب وقراراته سيؤدي بهم إلى الاستقالة الجماعية وتشكيل حزب ثالث.

وسيراً باتجاه موعد الانتخابات النصفية في العام القادم، يستعدّ الجمهوريون لاستعادة المواقع التي خسروها في سعي منهم نحو توحيد الصف واختيار الرجل أو السيدة الأفضل لخوض معركة الرئاسة ، فهل سيكون ترامب مرشّح الجمهوريين مجدداً؟